برميل النفط الكويتي ينخفض 67 سنتا إلى 105,14 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 67 سنتا ليستقر عند مستوى 105,14 دولارات للبرميل في تداولات أمس الجمعة مقارنة ب 105,81 دولارات للبرميل في تداولات قبل أول أمس، وفي اسواق النفط العالمية ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط قليلا عند التسوية يوم أول أمس الجمعة بفضل انخفاض الدولار الذي جرى تداوله عند أدنى مستوى في ثمانية أشهر ونصف مقابل سلة عملات وسط مخاوف المستثمرين من أن يحول تأثير اغلاق انشطة حكومية أميركية دون قيام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) بخفض التحفيز النقدي. كما ساهم في ارتفاع اسعار العقود الآجلة للنفط بيانات أظهرت نمو الاقتصاد الصيني (ثاني أكبر اقتصاد في العالم) في الربع الثالث بنسبة 7,8٪ مقارنة بما كان عليه قبل نحو عام وهي نسبة مرتفعة وبوتيرة اسرع هذا العام.

خبراء: الانفراجة المؤقتة لأزمة الدين الأميركية قد تدفع البورصة للنشاط

في ظل الانفراجة المؤقتة لأزمة رفع سقف الدين الأميركية على اثر توقيع الرئيس باراك أوباما على قانون مؤقت للموازنة ورفع سقف الدين العام حتى السابع من فبراير المقبل الى 17 تريليون دولار من 16,7 تريليون دولار، توقعت أوساط المتعاملين بسوق الكويت للأوراق المالية ان يكون هناك تفاعل إيجابي للسوق مع استئناف نشاطه اليوم (الأحد) بعد عطلة دامت لـ 9 أيام شهد قبلها السوق تراجعا واضحا في جميع مؤشراته ومتغيراته خاصة على مستوى القيمة النقدية التي تدنت في الجلسة قبل الأخيرة الى قرابة 16 مليون دينار فقط وهو ما كان يعكس حالة الترقب لتطورات الوضع الأميركي.

وفي هذا السياق استطلعت «الأنباء» آراء عدد من الفعاليات الاقتصادية حول مستقبل السوق في المنظور القريب بعد عطلة عيد الأضحى وفي ظل التطور الأخير على الساحة الأميركية، حيث أفادوا بأن التحسن النسبي الذي شهدته بعض أسواق المال الأوروبية والأميركية سيكون مؤقتا نظرا لأن ما حدث في الولايات المتحدة هو تأجيل وليس حلا للأزمة بشكل جذري.

وأضافت الأنشطة الاقتصادية ان ترحيل الأزمة الى بداية العام المقبل سيمنح أسواق المال العالمية فرصة لالتقاط الأنفاس وحدوث استقرار مطلوب في الوقت الراهن خاصة ان أغلب أسواق المال العالمية ومنها أسواق المال في المنطقة تأثرت جراء الأوضاع المتردية في الولايات المتحدة، وكان سوق المال الكويتي من أكثر الأسواق التي تأثرت سلبا.

وأشارت الى ان سوق الكويت المالي من أكثر أسواق المنطقة التي تتفاعل مع الأحداث الخارجية سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي، كما حدث إبان الحديث عن توجيه ضربة عسكرية لسورية، حيث تراجع المؤشر العام للبورصة الكويتية من قرابة 8400 نقطة الى نحو 7300 نقطة، كما ان السوق تأثر في جلساته الأخيرة جراء اغلاق الحكومة الفيدرالية لعدد من هيئاتها بسبب عدم اعتماد الميزانية لأول مرة منذ 17 عاما.

ويرى الاقتصاديون ان هناك عوامل محلية إيجابية يتمتع بها السوق الى جانب الانفراجة الاميركية المؤقتة وتتمثل في ترقب أوساط المتعاملين بالسوق للنتائج المالية للتسعة أشهر الماضية من العام الجاري والتي سيتم الإفصاح عنها خلال الفترة القليلة المقبلة، حيث من المنتظر ان تكون هذه النتائج وقود السوق، خاصة ان نتائج الربع الثالث عادة ما تحدد الملامح العامة للميزانيات الختامية. وفيما يلي التفاصيل التي أدلوا بها:

في البداية قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الأمان للاستثمار خلف الجاسم ان كل المؤشرات تدل على ان التحسن سيكون إيجابيا ولكن ليس بقدر كبير نظرا لأن هناك حالة من عدم الاطمئنان ناتجة عن تأجيل وليس حل الأزمة، ما يعني ان الخلاف قد يتجدد مستقبلا، لافتا الى ان العملة الاميركية الدولار ستشهد ضعفا خلال الفترة المقبلة حتى يكون هناك حل جذري للأزمة.

ولفت الجاسم الى ان التحسن في الأسواق المالية سينعكس على أسواق المنطقة ومنها سوق الكويت المالي، ولكن هذا التحسن سيكون مصحوبا بحذر. وتوقع ان تكون هناك عوامل محلية مشجعة للسوق الى جانب تطور الأوضاع الأميركية أبرزها افصاحات الربع الثالث والتي ستكشف عن نتائج الشركات والبنوك خلال فترة التسعة أشهر الماضية، لافتا الى ان هذه النتائج ستحدد توجه السوق بشكل عام.

وأوضح الجاسم ان سوق الكويت المالي يترقب هذه النتائج بتفاؤل كبير خاصة في ظل الحديث عن خفض مخصصات البنوك وتحول كثير من الشركات للربحية بعد التوصل لحلول على مستوى إعادة هيكلة الديون.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة أعيان للإجارة والاستثمار منصور المبارك ان الحل المؤقت للأزمة التي كانت تهدد أكبر اقتصاد في العالم سيضفي حالة من الاستقرار على مجمل الأوضاع الاقتصادية ومنها أداء أسواق المال العالمية، لافتا الى ان هذه الأسواق شهدت اضطرابا واسعا قبل 17 أكتوبر الجاري، وتأثرت سلبا كثير من هذه الأسواق خاصة في المنطقة.

وأشار المبارك الى ان سوق الكويت المالي لا ينفصل عن أسواق العالم ولكنه من الأسواق التي تتفاعل بشكل كبير مع الأحداث السلبية، في حين انه يتفاعل بشكل محدود مع الأحداث الإيجابية.

وتطرق الى العوامل المحلية ذات التأثير على السوق في المنظور القريب وذكر ان الكويت تشهد في الوقت الراهن استقرارا سياسيا، فضلا عن وجود بوادر تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهذه كلها عوامل إيجابية سيكون لها أثر ايجابي على أداء السوق في الفترة المقبلة.

واضاف ان السوق على أعتاب كشف نتائج الربع الثالث من العام الحالي وسط توقعات بأنها ستكون إيجابية حسب مؤشرات النصف الأول. وتوقع المبارك ان تكون نتائج الـ 9 أشهر الأولى من 2013 أفضل من ذات الفترة من العام الماضي.

أما المدير العام لشركة الاتحاد للوساطة المالية فهد الشريعان فوصف ما حدث في الولايات المتحدة من توصل لحل مؤقت بأنه فرصة لالتقاط الأنفاس في أسواق المال العالمية، ومنها سوق الكويت للأوراق المالية، لافتا الى ان البورصة الكويتية تأثرت سلبا جراء الأحداث الأميركية الأخيرة.

وأعرب الشريعان عن أمله في ان يستأنف السوق نشاطه وسط حالة من الهدوء النسبي بعد القرار الأميركي، وان تعود السيولة النقدية الى معدلات مقبولة خاصة انها تدنت بشكل لافت في الأسبوعين الأخيرين، مشيرا الى ان السيولة ستزداد مع حالة الاطمئنان الموجودة حاليا، فضلا عن عودة كثير من المتعاملين الى البلاد بعد أداء مناسك الحج.

وتوقع ان تشهد الجلسة الافتتاحية للسوق بعد عطلة طويلة نسبيا نشاطا ملحوظا على مستوى جميع المؤشرات والمتغيرات، لافتا الى ان السوق مستعد نفسيا لتجاوز تداعيات الأحداث الأميركية الأخيرة.

وأشار الى ان أي قرار آخر كان سيؤدي الى زيادة التقلبات في الأسواق المالية، مستشهدا بالتراجعات التي شهدتها كثير من بورصات العالم قبل حلول 17 الجاري.

وأكد الهاجري ان هذه الأسواق شهدت تحسنا فعليا عقب التوصل الى القرار وهذا يعني ان أسواق المال في العالم العربي ستشهد تحسنا هي الأخرى بعد استئناف نشاطها عقب عطلة عيد الأضحى، مشيرا الى ان سوق الكويت المالي سيشهد تحسنا ولكنه سيظل على نهجه المضاربي نظرا لعدم وجود محفزات حقيقية تدفع في اتجاه كسر حواجز مئوية وبلوغ مستويات دعم جديدة.

وأوضح ان السوق يحتاج الى عوامل دفع ومحفزات اقتصادية لكسر حاجز الـ 8000 نقطة، وهو أمر متوقع في حال جاءت نتائج الربع الثالث إيجابية، فضلا عن استمرار التعاون بين السلطتين في اتجاه التحفيز الاقتصادي.

● شريف حمدي

سيعمل خلال المرحلة المقبلة حسب التطورات المحلية، وان النتائج المالية ستكون وقود السوق في المرحلة المقبلة، وستكون عاملا أساسيا في مرحلة تأسيس مراكز استثمارية جديدة لكثير من المتعاملين، فضلا عن المحافظ والصناديق الاستثمارية.

ووصف رئيس فريق دربال للتحليل الفني محمد الهاجري ما حدث في أميركا حول رفع سقف الدين العام حتى فبراير المقبل بأنه قرار أنقذ كثيرا من أسواق المال من تراجعات حادة، مؤكدا ان القرار سيكرس لحالة من الاستقرار والهدوء في الأسواق المالية العالمية الى حد كبير.

«أعيان» في طريقها لضم جميع دائنيها لخطة الهيكلة قبل نهاية 2013

توقعت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان تتوصل شركة أعيان للإجارة والاستثمار الى اتفاق مع جميع الدائنين للانضمام الى خطة إعادة هيكلة ديون الشركة وذلك قبل نهاية العام الحالي.

وذكرت المصادر ان نسبة الدائنين الذين انضموا الى الخطة تجاوزت 80٪، لافتة الى ان هناك عدة عوامل تضافرت وأسفرت عن تحسن وضعية الشركة في التفاوض مع باقي دائنيها، ومن أبرز هذه العوامل انضواء الشركة تحت مظلة قانون الاستقرار المالي، وكذلك قرار إلغاء شطب إدراج أسهم الشرك في سوق الكويت المالي، وتحول الشركة للربحية في العام الماضي، فضلا عن موافقة الجمعية العمومية الأخيرة للشركة على زيادة رأسمال أعيان من 67,1 مليون دينار الى 82,1 مليون دينار بواقع 150 مليون سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم زيادة نقدية من دون علاوة إصدار تخصص لصالح دائني الشركة.

وأوضحت المصادر ان شركة أعيان للإجارة والاستثمار باتت في وضعية مالية جيدة بعد ان اتبعت خطة إستراتيجية ساهمت في زيادة إيراداتها وتقليص مصروفاتها، وهو ما يعزز استمرار تحقيق الشركة لنتائج مالية إيجابية خلال الفترات المالية المقبلة.

● شريف حمدي

فريق المخاطر بالبورصة يقترب من إنجاز مهمته قبل نهاية 2013

ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان فريق العمل المكلف بتحديد المخاطر الداخلية والخارجية لإدارات سوق الكويت للأوراق المالية المختلفة سينتهي قبل نهاية العام الحالي، أو خلال الربع الأول من 2014 من عمله على أقصى تقدير. وأوضحت المصادر ان فريق العمل قطع خطوات واسعة في هذا الإطار والعمل يتم في إطار تقييم المخاطر الى 3 درجات وهي عالية ومتوسطة وضعيفة.

وأشارت الى ان المخاطر التي يعمل على رصدها فريق العمل منذ اكثر من عام يمكن تقسيمها الى 4 أنواع، وهي مالية وإستراتيجية، ومخاطر عمليات، ومخاطر تطبيق اللوائح. وذكرت المصادر ان الفريق لم ينته من تحديد مخاطر أي إدارة من ادارات السوق بشكل نهائي وان العمل جار في كل الإدارات بما فيه ادارتا التداول والحاسب الآلي كونهما من أكثر الإدارات بالسوق عرضة للمخاطر.

وأوضحت المصادر ان الفريق أخذ في حسبانه التطورات الأخيرة التي شهدتها أروقة البورصة الكويتية في أعقاب إدراج سهم بنك وربة في السوق وما تبع ذلك من إجراءات استدعت توافد المواطنين بكثافة على السوق بشكل ينطوي على مخاطر كبيرة. ولفتت المصادر الى ان الفريق سيعمل على رفع تقرير شامل حول جميع المخاطر الحالية والمستقبلية التي تحيط بالبورصة الكويتية عقب الانتهاء من عمله ليتسنى لإدارة السوق التواصل مع هيئة أسواق المال لاتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بإنشاء إدارة للمخاطر بالبورصة.

وحول المدى الزمني الذي استغرقه فريق العمل لأداء مهمته قالت المصادر ان المخاطر الخاصة بكل إدارة كبيرة، كما ان السوق مقبل على استحداث أدوات ومؤشرات جديدة ضمن خطة تطويره، وهي أمور لابد من أخذها بعين الاعتبار عند تحديد المخاطر الداخلية والخارجية بالبورصة الكويتية، الأمر الذي لا يجعل المدى الزمني للعمل يشغل بال الفريق بقدر ما يشغله إنجاز المهمة على أكمل وجه.

● شريف حمدي

«الجهاز المركزي» لـ «التجارة»: فعّلوا نظام التراسل الإلكتروني الحكومي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ارسل كتابا إلى وزارة التجارة والصناعة بشأن تفعيل نظام التراسل الإلكتروني الحكومي «G 2 G».

وشدد الكتاب الموجه إلى «التجارة» على سرعة تطبيق نظام التراسل الالكتروني كأحد مشروعات الخطة الانمائية بالدولة واستثمار مزايا شبكة الكويت للمعلومات (kin) لأمن وسرية المعلومات والبيانات المتداولة بأنواعها المختلفة وتحقيق الاستفادة القصوى في مجال الارشفة وادارة المحتوى الالكتروني بكافة الجهات الحكومية بهدف زيادة المرونة والتنظيم والمتابعة وتبادل الخدمات آليا بين الجهات دون تحميل الجهة المستفيدة أية أعباء مالية. وبالنسبة لمشروع التراسل الالكتروني الحكومي هو احد تطبيقات الحكومة الالكترونية والتي تسعى حكومة الكويت لاستخدامها على طريق التنمية الحقيقية ومواكبة الثورة الرقمية اقليميا وعالميا. وطالب الجهاز المركزي بسرعة تشكيل فريق عمل مختص خلال شهر للبدء في تطبيق هذا المشروع الوطني والحيوي للانتقال من البيئة الورقية الى البيئة الإلكترونية تماشيا مع تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية.

حيث يعتمد هذا المشروع على شبكة الكويت للمعلومات (kin) والتي تربط أكثر من 54 جهة حكومية ببعضها معلوماتيا ليمكن للجهات المرتبطة بهذه الشبكة ومن خلال هذا المشروع تبادل مختلف المراسلات والوثائق الحكومية الكترونيا في اطار من السرية والامان اللذين توفرهما هذه الشبكة كبديل حقيقي عن الاسلوب اليدوي المتبع حاليا في هذا الشأن.

وذكرت المصادر أن منهجية تنفيذ مشروع «G 2 G» قد بنيت على استخدام النظم المفتوحة التي تتعامل مع جميع التقنيات المتوافرة على الساحة، ومن ثم لا يوجد قيد او الزام على اية جهة حكومية مشاركة سوى توافر وسائل الربط بين المشروع والنظم الداخلية في تلك الجهة فضلا عن امتلاك الجهاز المركزي للبرامج التطبيقية التي يتم تنفيذ المشروع من خلالها مما يؤكد عدم تحمل الجهات الحكومية أية اعباء مادية ناتجة عن شراء البرامج او التراخيص ليمكنها الاستفادة من هذا المشروع الوطني.

وقد تم تصميم وتطوير برنامج التراسل الالكتروني بمعرفة الجهاز المركزي وهو يعمل من خلال مجموعة من البرامج الخاصة بقواعد البيانات ونظام ادارة المستخدمين والتحقق من هويتهم على الشبكة بالاضافة الى الخدمات الخاصة بالشبكة حيث يتم تركيب كل هذه البرامج على الخادم الذي يتم تخصيصه من قبل الجهة وتشغيله من الاجهزة المتصلة داخليا بشبكة الجهة عن طريق متصفح الشبكة ضمانا لعدم الحاجة لتركيب اية برامج خاصة او اضافية بأجهزة المستخدمين.

وحسب المصادر فان آلية تنفيذ المشروع تعتمد على فتح قنوات اتصال معلوماتية بين وحدات السجل العام بالجهات الحكومية المتصلة بشبكة الكويت للمعلومات حيث يمكن لتلك الوحدات ارسال واستقبال البريد الحكومي الخاص بها الكترونيا عبر البرنامج الذي سوف يتم توفيره لتلك الوحدات. وذكرت انه ولحين صدور قانون للتعاملات الالكترونية ينظم عمليات تبادل الوثائق عبر الانظمة الآلية فإنه سوف يتم الاستمرار في اجراءات تصدير البريد يدويا بالطرق العادية بالتوازي مع النسخ الالكترونية المصدرة عن طريق هذا البرنامج الا انه يمكن للجهات الحكومية فيما بينها الاعتماد على النسخ الالكترونية فقط لبعض التعاملات حسب رؤية كل جهة واصدار القرارات المنظمة لذلك.

9 مزايا للتراسل الإلكتروني

1 ـ البرنامج يوفر للجهات المستفيدة امكانية تبادل المراسلات اليومية الحكومية لحظيا حيث يمكن ارسال واستقبال اي مراسلة حكومية على مدار ساعات العمل الرسمي فضلا عن امكانية تكرار الارسال والاستقبال أكثر من مرة للجهة الواحدة.

2 ـ الجهات الحكومية سوف تتمكن من توفير ما يقارب من 97٪ من الوقت المستغرق في تسليم واستلام البريد اليدوي.

3 ـ تقليص الانفاق المالي المستخدم في تنفيذ عمليات المناولة للمراسلات الحكومية والمتمثلة في القوى العاملة ووسائل النقل (سيارات المراسلين).

4 ـ تحقق خدمة التراسل الالكتروني اعلى درجات السرية للوثائق المتداولة عبر هذا النظام بما توفره شبكة الكويت للمعلومات (kin) في هذا الخصوص بالاضافة الى انظمة تشفير الوثائق الالكترونية المستخدمة خلال عملية التداول.

5 ـ جاهزية النظام وقابليته للتعامل مع الوثائق الالكترونية مباشرة في حال اعتماد قانون التعاملات الالكترونية.

6 ـ اتباع نظام آلي موحد سوف يساهم في تفعيل مشروعات حكومية ويدفع على استخدامها مثل الارشيف الحكومي الرسمي.

7 ـ تحقيق الاستفادة من الاستثمارات التي بذلت في سبيل تصميم وتنفيذ شبكة الكويت للمعلومات.

8 ـ تأهيل بعض الجهات الحكومية التي لم تستخدم انظمة ارشفة الكترونية وتمهيد الطريق اليها لبدء تنظيم وحفظ مقتنياتها من الوثائق والمستندات.

9 ـ استثمار حقيقي لتطبيق التراسل الالكتروني الذي يمتلكه الجهاز المركزي والقائم على بنية تحتية واحدة وتطبيق واحد تستفيد منه كافة الجهات الحكومية دون اي مقابل.

● عبدالرحمن خالد